الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

المستوى: ثالثة إدارة مالية

دروس عبر الخط لمقياس:

ندوة المالية

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

القروض البنكية متوسطة وطويلة الأجل:

إن آليات التمويل البنكي المتوسطة وطويلة الأجل للمؤسسات، هي عبارة عن قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، التي تختلف عن نشاطات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها، وبالتالي فالبنوك مقبلة على تجميد أموالها لمدة طويلة تمتد من سنتين لتصل إلى 20 سنة جراء منحها لهذه الآليات التمويلية، إذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بالتمويل متوسط الأجل، أما إذا تعلق الأمر بتمويل عقارات فتكون أمام تمويل طويل الأجل.

أولا-التمويل البنكي متوسط الأجل للمؤسسات:

تتراوح مدته من سنتين 02 إلى 05 سنوات (وأحيانا 07) وموضوعه هو في الغالب تمويل شراء معدات ومكننة، أي تمويل استثماري لا تشغيلي والربحية المنتظرة من وراء هذا التمويل تتعين على وفاء القرض.

نظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.

وهذا النوع من التمويل كانت تمارسه مؤسسات متخصصة وتمنحه بفضل رأس مالها الكبير، أو بفضل اصدار البنك لسندات متوسطة الأجل، أو استقطاب الودائع لأجل. لكن لما سمح بنك فرنسا المركزي سنة 1945 للبنوك التجارية بإعادة خصم أوراق متوسطة الأجل رغم أن البنوك كانت تقوم بإعادة خصم أوراق قصيرة الأجل فقط، وبالتالي فتح المجال للبنوك التجارية بممارسة هذا النوع من التمويل. ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة (قابلة للتحريك)، والقروض غير قابلة للتعبئة (غير قابلة للتحريك).

1.القروض القابلة للتعبئة (قابلة للتحريك): ونعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض الممثلة بأوراق متوسطة الأجل لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، والوقوع في أزمة السيولة

2.القروض غير القابلة للتعبئة (غير قابلة للتحريك): وتعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، لأنها غير ممثلة بأوراق متوسطة الأجل، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها،

بالإضافة إلى خطر السيولة يبقى قائم بشكل كبير، لذلك على البنك أن يحسن دراسة هذا النوع من التمويل بالشكل المطلوب.

ثانيا–التمويل البنكي طويل الأجل للمؤسسات:

هذا النوع من التمويل أو القروض موجه لتمويل الاستثمارات الدائمة كالعقارات والأراضي والمباني التي تتطلب أموال كبيرة لا يمكن أن تحصل عليها المؤسسات وفق الآليات السالفة الذكر، أو من عند المساهمين والمالكين كمصادر تمويلية. فالحل الممكن هو اللجوء إلى القروض ذات الأمد الطويل، تتراوح مدته بين سبعة(07) سنوات إلى أكثر من عشرين(20) سنة.

نظرا لضخامة المبلغ كما سبق الذكر، فإن البنوك التجارية لا تستطيع منح هذه المبالغ لوحدها، وهو ما أدى إلى بروز مؤسسات مالية متخصصة تتمثل عادة في بنوك الاستثمار تقوم تقديم هذه القروض بحكم طبيعتها.

ويمكن إعطاء أمثلة عن أهم الاستثمارات التي تمول بهذه القروض (المباني، الأراضي، التجهيزات الثقيلة...).

ولتجنب المخاطر الناتجة عن هذه القروض، فإن أغلب البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة تطلب ضمانات حقيقة ذات قيمة سوقية أعلى من المبلغ المقدم على سبيل القرض للحيطة والحذر في اقتصاد يشوبه التأكد، ومن أمثلة الضمانات الرهن الرسمي للعقارات، والرهن الحيازي للمنقولات، إضافة إلى الكفالة المصرفية.